حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

الوجود الأمني السوري في لبنان

سامي شيحان

دخل الجيش السوري إلى لبنان في كانون الثاني ١٩٧٦، بطلب من الرئيس سليمان فرنجية, وترحيب اليمين اللبناني المسيحي والاسلامي, لتحجيم الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية, ولإنهاء الحرب الأهلية المستعرة منذ أقل من عام, إلا أن التحافات السابقة سرعان ما تبدلت, وبشكل خاص في المعسكر المسيحي, حيث نجحوا في العام ١٩٧٧ بإخراج القوات السورية من الأشرفية والمتن وصولاً لسائر المنطقة الشرقية من بيروت, واستمرت الحرب الأهلية في لبنان لمدة ١٤ سنة في ظل الاحتلال السوري له.

ومن أطرف التعليقات التي نُشرت مؤخرا حول تلك الفترة ضمن ملفات الخارجية الأمريكية, حين تساءل وزير الخارجية هنري كيسنجر في إجتماع بتاريخ ٢٤ اذار ١٩٧٦: «لدينا وضع غريب في لبنان, سوريا تدعم المحافظين والمسيحيين ضد منظمة التحرير والشيوعيين, مصر تدعم اليساريين والمنظمة ضد سوريا، والاتحاد السوفياتي يجب أن يدعم سوريا، ولكنه يدعم منظمة التحرير أيضا, وإسرائيل بالطبع ضد منظمة التحرير، ونحن لا نستطيع أن نسمح لإسرائيل أن تدخل الى جنوب لبنان...».

في ٢٧ تموز ١٩٨٢ إبان الحصار الإسرائيلي لبيروت, رفضت الحكومة اللبنانية التجديد لما سميّ قوات الردع العربية, وفي عام ١٩٨٦ طلب لبنان رسميا إنهاء الوجود السوري على أراضيه، غير أن ضعف الحكومة اللبنانية سمح للأسد أن يتجاهل الطلب, إلا أن الوجود السوري فقد غطاءه الشرعي, رغم معاهدة «الاخوة والتعاون والتنسيق» التي فرضتها سوريا عام ١٩٩١ على لبنان إثر فرار العماد ميشيل عون إلى فرنسا, تلك المعاهدة ألزمت لبنان بألا يكون مصدر قلق لسوريا, كما منحت النظام السوري مسؤولية حماية لبنان من التهديدات الخارجية, وهو ما تطور في أيلول من ذات السنة إلى توقيع اتفاقية الدفاع والأمن بين البلدين.

وكان على اللبنانيين انتظار انسحاب إسرائيل من الجنوب, وموت حافظ الأسد سنة ٢٠٠٠ م، لتبدأ مطالبة جدية بتصحيح العلاقات اللبنانية- السورية, مطالبة قاومها بشار الأسد بكل الوسائل, وصولاً إلى اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري يوم ١٤ شباط ٢٠٠٥ م, تلك الواقعة التي أنهت في نيسان ٢٠٠٥ الوجود العسكري السوري في لبنان, لكنها لم تنهِ عملياته الأمنية من اغتيالات لرموز سياسية وإعلاميين وحتى رئيس شعبة المعلومات في الأمن اللبناني العميد وسام حسن, لمجرد أنهم وقفوا ضد الهيمنة السورية على لبنان.

والأخطر من ذلك تلك تفجيرات التي تبقي الوضع اللبناني على حافة الهاوية, ولن يكون آخرها تفجير مسجدي «السلام» و«التقوى» في عاصمة الشمال طرابلس التي ذهب ضحيتها٥١ شهيداً وأكثر من ٣٥٠ جريحاً بتاريخ ٢٣ أب الماضي. والتي كشف الأمن اللبناني منفذيها من عملاء النظام السوري في جبل محسن, الذين اعترفوا بالعمليتين, كما اعترفوا بالتنسيق مع الشيخ أحمد الغريب والشيخ هاشم منقارة وأجهزة المخابرات السورية, لتنفيذ هذه التفجيرات الإرهابية, والتي سبق التخطيط لها في الأوكار الأمنية لنظام الأسد, والتي فُضحت أثناء اعتقال الوزير والنائب السابق ميشيل سماحة المتورط في التخطيط لأعمال أمنية وتفجيرات في مدينة طرابلس ذاتها, وقد أصدرت النيابة العامة مذكرات توقيف بحق عدد من الرموز الأمنية في سوريا لتورطهم في هذه العمليات الإرهابية, لكن ضعف الحكومة اللبنانية, وسيطرة حزب الله عليها, يشكل الآن دافعا للمجتمع الدولي للحد من جرائم نظام الأسد في لبنان أولاً, وفي دول الجوار كتركيا والعراق والأردن وحتى الفلسطينيين, ناهيك عن جرائمه بحق الشعب السوري.

الافتتاحية

المعارضة داخل الائتلاف

أنور بدر

نحن نعلم أن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ليس حزبا بالمعنى التنظيمي, أي أنه كمكون إئتلافي يضم تيارات مختلفة سياسيا وأيديولوجيا, لكنها اتفقت على هدف مرحلي, وهو في حالتنا السورية هدف اسقاط نظام القمع والفساد وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية التعددية, وعلى المجموعات المؤتلفة أن تحترم هذا العقد المبرم بينها حول الهدف, وكذلك فيما يخص الإختلافات فيما بينها, شريطة أن لاتصل حد التناقض.

وفي حالة المعارضة التي تظهر داخل الائتلاف الوطني, يمكن الجزم بأنها تعبر عن تناقضات عميقة, إذا افترضنا صدق ما يقوله هؤلاء المعارضين, بأن «هناك تحركا جديا لإسقاط الائتلاف», لكننا في هذه الحالة نطالبهم كما نطالب أنفسنا بضريبة المصداقية مع أنفسهم ومع الآخرين فيما يوجهون من اتهامات, حين يعتبرون الائتلاف «أنه يهدف لمنح شرعية لجنيف التي ستخضع نتائجه للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما سيقود إلى تقسيم سوريا واعتبارها مجموعة دول وليس سورية العربية», فهذه المحاججة الشكلية ملّت من قائلها, بدليل أن أغلبية الدول العربية التي لم تشرّف نفسها بإضافة هذه اللفظة إلى أسم الدولة لم تتقسم إلى دويلات, ومع ذلك نطالبهم بالانسجام مع أنفسهم والخروج من ائتلاف هم باتوا في تناقض معه, إلى إئتلاف يحقق شرط العربية التي ينادون بها, لكنهم يفاجئونا بالقول أن التحاف الجديد سيكون «مجلس عسكري سياسي بقيادة إسلامية» وذو صبغة إسلامية, وليست عربية كما ينادي بعض السادة.

ومن حق هؤلاء السادة الباحثين عن ائتلاف إسلامي أن يغادر الائتلاف الوطني ويبدأوا بممارسة طقوس تحالفهم الجديد بقيادة النصرة أو زهران علوش, ممن سيقمون دولة إسلامية ولن تكون عربية بأية حال من الأحول, وأعتقد أن بعضهم صادق فيما يذهب إليه, ويمكن أن يكون فاعل في تحالفاته الجديدة حتى لخدمة الثورة, لكن بعض آخر ليس له مبرر إلا إحساس عميق بالعجز وخيبة الأمل, وبحث عن دور مهما كان الثمن.

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٩) ٢٠١٣/١٠/٢١

القرارات العسكرية العشوائية ضارة

نبيل حيفاوي

قبل عيد الأضحي بيومين, أعلنت كتائب مسلحة باسم الثوار في دمشق, أنها ستستهدف المقرات الأمنية, المنتشرة في الأحياء المختلفة داخل العاصمة, وأضافت تحذيراً للمواطنين من التواجد قرب تلك المقرات, بدواعي الحرص على حياتهم وأرواحهم.

أثار هذا البيان, الذي تناقلته وسائل الإعلام, وبتركيز وتكرار, قلق المواطنين ودب الذعر بينهم, بصرف النظر عن موقفهم من الثورة والنظام, فمؤيدو الثورة تساءلوا عن صحة هذا القرار, قبل الموالين للنظام.

تزامن القرار مع تقدم قوات النظام في بلدة الذيابية ومخيم الحسينية, وارتكابه مجازر فيهما, ومن حق الثوار, بل من واجبهم الرد على مجازر قوات النظام وجرائمه, لكن أسلوب الرد والمواقع الواجب استهدافها, يقرران صحة الرد وجدواه.

منذ إعلان البيان الصادر عن بعض كتائب الثوار, حدث اضطراب في وسط الناس, فالفروع الأمنية تنتشر داخل الأحياء السكنية, واستهدافها بالقصف عن بعد بالهاون سيؤدي إلى إلحاق الأذى بالمدنيين, الخسارة الأهم من هذا التكتيك غير المدروس, هي خدمة رواية النظام, حول أن الثورة هي «عصابات إرهابية» تستهدف حياة المواطنين وأمنهم, وفي هذا السبيل قامت أجهزة النظام, ومنذ بداية الثورة, بعدد من التفجيرات ولا زالت تقوم بها وتلصقها بقوى الثورة, لضرب العلاقة بينها وبين حاضنتها الشعبية.

في الثورات كافة, ثمة خطر ينشأ عن نشوء هوة بين العمل الميداني المسلح, وبين الأهداف الاستراتيجية للثورة ذاتها, وفي هذه الحالة تدفع الثورات وقواها الشعبية ثمنا كبيرا, حيث تتحول العمليات العسكرية غير المدروسة, وغير المتكاملة مع العمل السياسي, بما يخدم تطور الانجازات على طريق النصر, إلى عبء على العملية الثورية, يكلفها أثمانا باهظة لتستطيع تجاوز آثارها.

في واقع الثورة السورية, التي تواجه تعقيدات بالغة, في واقعها الذاتي الداخلي, وفي المعطيات الدولية والإقليمية المحيطة بها, إضافة لعناصر أخرى, لوجستية وتنظيمية تتضاعف أهمية التكتيك العسكري, الذي يرتبط بشكل دقيق ومدروس, مع الاستراتيجية السياسية العليا المفضية إلى تجسيد الأهداف.

وما قامت به بعض كتائب الثوار, في الأسبوع الماضي, من قصف يستهدف مراكز امنية وحكومية, لم يحقق إصابات مباشرة للأهداف التي وجّه اليها قذائفه, ومع أن الخسائر التي لحقت بالمدنيين جراءها, لم تكن كبيرة, غير أن ردة فعل المدنيين كانت سلبية, وهو ما وظفه النظام لتشديد القبضة الأمنية على الحواجز, ومنع دخول وخروج سكان عدد من الأحياء والبلدات القريبة إلى العاصمة, وتنفيذ ما يشبه حظرا للتجول بعد ساعة محددة في النهار, متذرعا بالخطرمن أعمال القصف, التي هدد بها بعض الثوار .

وحتى نضع الأمور في إطارها الصحيح, تجب الملاحظة أن طريقة توزيع المقرات الأمنية وانتشارها, تجعل من أي استهداف لها بالهجمات المسلحة, ينطوي على احتمال تعريض المدنيين للخطر, لكن حرص الثوار على حياة الناس, يجب أن يلمسه المواطنون, بدقة الاستهداف, وبنوعية الأسلحة المستخدمة, وبتوقيت تنفيذ تلك الهجمات.

إن تماسك الحاضنة الشعبية, والتفافها دون أي التباس حول الثورة, هو أمر لا يقل أهمية عن نجاح بعض العمليات التكتية ضد النظام, وأية عمليات عشوائية غير محسوبة بوعي ودقة, تلحق الضرر بالعملية الثورية, وتخدم دعاية النظام وروايته المزيفة عن حقيقة الصراع.

هل ستتعلم كتائب الثوار الدروس, وتراجع تكتيكاتها؟ جزء كبير من المسؤولية يقع على عاتق القيادات السياسية المسؤولة عن نضال الشعب السوري, على طريق الحرية والدولة المدنية الديمقراطية.

جنيف ٢ جبهة جديدة في المعركة

جمال حمود

يتصرف النظام السوري, وحليفه الروسي, إزاء مايدعى جنيف٢, وكأنهما يحوزان على ضمانة كاملة, بتوجيه مساره, والتحكم بنتائجه لمصلحة أجندتهما, في السير قدماً نحو انتصار سياسي جديد, على حساب الثورة والمعارضة.

بقصد أو بدونه, يظهر خطاب المعارضة, المتفاوت والمتناقض, والمربك وكأن ما يبرزه النظام, وراعيه الروسي, من ثقة بالمسار لاجتماع جنيف٢ هو الحقيقة التي سيتمخض عنها الاجتماع- المؤتمر, في حال انعقاده.

في هذا الاتجاه يمكن رؤية التناقضات في صفوف المعارضة التي رافقت المداولات الإعلامية والدبلوماسية بخصوص المشاركة في المؤتمر, حيث لاحت في الأفق تناقضات حادة ومعلنة داخل الائتلاف الوطني, كما في صفوف الكتائب المقاتلة على الأرض.

الظرف الصعب والمعقد الذي تعيشه قوى الثورة يحتاج إلى التدقيق في المواقف, على خلفية: أن العمل الدبلوماسي, وجنيف٢ محطة بارزة فيه, هو جبهة صراع, لاتنفصل عن مجريات الصراع في ميدان المواجهة, وكل طرف يسعى لحل أزماته على حساب الطرف الآخر.

ودائماً, في التجارب التي مرت بها الثورة السورية, كان واضحا فيها أن النظام يناور ويتحايل على القوى الدولية والاقليمية, ليفرغ المشاريع المقترحة كافة من مضمونها, وذلك بترك الغموض والعموميات يخيمان على المبادرات, أو بإحباطها وإلقاء المسؤولية على الآخرين.

بين جنيف١ وجنيف٢ يحاول النظام, مدعوما من روسيا, ومستفيدا من التفاطع الروسي-الاميركي, إلغاء أهم ما نص عليه جنيف ١ «حكومة انتقالية بجهاز تنفيذي كامل الصلاحيات», إضافة إلى اشتراطه تحديد من هم مفاوضيه, بينما هو ماضٍ في تصعيد هجماته وتوسيع رقعتها, نحو مراكمة نجاحاته العسكرية, وصولا الى إلحاق الهزيمة بقوى الثورة.

مشكلة المعارضة وكتائب الثوار أنهما لم يأخذا المتغيرات الطارئة دوليا وإقليميا, بعد تسليم النظام سلاحه الكيماوي, حين قايض ذلك السلاح بتخفيف الضغوط الدولية عليه في صراعه مع الثورة, وبصرف النظر عن استيائنا من التعامل الدولي مع النظام, وتأثيره السلبي على الشعب السوري, فهذا الواقع يحتاج قراءة غير محكومة بالانفعال وردات الفعل, في مثل هذه الظروف يترتب على القوى السياسية الواعية, اتخاذ الموقف الذي يقلل من حجم الأضرار على قوى الثورة, وأهمها أن لا تتحول التباينات في الآراء داخل القيادة السياسية إلى تناقضات حادة, تخلخل بنيتها وتربك أدائها, وتنشر حالة من اليأس وسط الحاضن الشعبي, وربما تؤدي إلى ابتعاد المواقف الدولية أكثر وأكثر عن التعامل الإيجابي مع قضية الشعب السوري.

ليس أخطر من العزلة السياسية على الثورة, في مثل هذه المحطات, حيث يحاول النظام على أبواب جنيف٢ تغييب القوى المدنية والديمقراطية, وإظهار الحالة السياسية في سوريا ضمن ثنائية «داعش والنظام», وعلى العالم أن يختار ضمن هذه الثنائية.

في حال وصلنا إلى انعقاد جنيف٢ فإن تثبيت مفاوض سوري, يعبِر عن أطياف الثورة بشكل واسع, ويحمل في جعبته شروطه لحل الأزمة في سوريا على قاعدة «حكومة تنفيذية كاملة الصلاحيات», والتأكيد على نهاية صلاحية بشار الأسد لقيادة سوريا, أمران تجمع عليهما غالبية الأطراف الدولية الفاعلة.

والأهم من ذلك كله, أن تخوض المعارضة معترك التفاوض, على قاعدة بعيدة عن الأوهام في إمكانية رضوخ النظام لقواعد الموقف الدولي الذي جاء في جنيف١. ولتجعل تصادم النظام مع الإرادة الدولية مكسبا للثورة, في معترك طويل ومعقد, وفي غضون ذلك العمل على تثبيت أقدام الثوار في الميدان.

جنيف٢ جبهة جديدة في الصراع, جاءت حصيلة للتداخلات السياسية الدولية والإقليمية, والحسم لايتوقف على نتائجها فقط.

عمال التراحيل في سوريا

عناصر النظام تستغلهم في تحميل المسروقات

تحقيق ـ نعيم نصار

يقول حكيم عربي: «من البلاء أن يشكو المرء فلا يسمع، ويبكي فلا ينفع، ويدنو فيقصى، ويمرض فلا يعاد، ويعتذر فلا يقبل» وكلمات ذلك الحكيم ستبقى ترفرف في المكان الذي التقينا فيه عدداً من عمال التراحيل السوريين الذين قذفتهم ظروف الحياة الاقتصادية إلى دمشق، بعد أن فقدوا الأمل في أية إمكانية للحياة في قراهم البعيدة في الريف الشمالي وحدث اللقاء ظهر يوم السبت ١٢-١٠-٢٠١٣.

منظرهم في الشارع الدمشقي القريب من حي الميدان، يجعلك تتساءل عن الألم الواضح في حياتهم، يجلسون على الرصيف منتظرين رزقهم من قادمين يعرفون مكانهم تماماً، إنهم عمال التراحيل السوريين، شغلهم هو العتالة،هم الشريحة الأكثر شقاء بين العمال، وجدت منهم خمسة، تتوزع أعمارهم بين الـ١٦ عاماً إلى ٥٥ عاماً، عند اقترابي منهم اعتقدوا أن لديّ ما يشغّلهم هذا النهار، عرفت بنفسي ككاتب أحاول كتابة قصة عنهم، فالحاجز العسكري القريب منا، استوجب مني الاحتياط مسبقا، فرتبت سيناريو لجواب جاهزً، فأنت في قلب دمشق لا تستطيع أن تظهر كاميرا أو مسجّلة صحفية، لأن عناصر الحواجز سيتدخلون فورا من أجل التحقيق الفوري، أو الاعتقال، حاولت التصرف بكثير من الهدوء فاعتمدت على الكتابة في دفتر صغير حتى لا ألفت انتباه الحاجز القريب.

«سالم يوسف» والأسماء هنا كلها مستعارة، عمره ١٥عاماً ترك وراءه أسرة مكونة من ١٠ إخوة وأخوات وأمه في قرية «صندلية» في الشمال, القريبة من بحيرة تشرين، والده كان يعمل في دمشق، يملك سيارة سوزوكي صغيرة، فقد مع السيارة منذ حوالي السنة، أين هو؟ ابنه لا يعرف عنه شيئاً، (يكمل مضغ سندويشة الفلافل)، التي اشتراها للتو، ويتابع حديثه بعد أن اطمأن لي، بينما كانت نظرات «خالد محمد» العامل الثاني الموجهة لي توحي بالشك والخوف.

يرسل «سالم» لأخوته مبالغ مالية بسيطة، تتوفر معه بين وقت وآخر، يعيش في غرفة على العضم في منطقة تقع تحت سيطرة جيش النظام في ريف دمشق برفقة شاب آخر من نفس القرية، يعمل في العتالة أيضاً، يغلق النوافذ بالكرتون، ويبدو أن البناء كله على العضم، وصاحبه هرب من البلد منذ زمن.

منذ ست سنوات يعيش ويعمل هنا، لا يفكر نهائياً بالسفر إلى قريته البعيدة، لأن ظروف السفر صعبة جدا، وعن شرط العمل نعرف منه، أنه قد يعمل يوماً واحداً ويجلس أسبوعاً بدون عمل.

يدخل إلى الحديث «مهدي عبد الله»، من قرية «المسعودية»، ليحدثنا عن اتحاد نقابات العمال الذي دقّ بابه أكثر من مرة من أجل الحصول على ضمانات اجتماعية، وكان جواب مسؤوليه: « أغلق الباب وراءك واذهب من هنا»، يعتقد أن كل من يلبس قميص وبنطال وربطة عنق هو سيد عليهم، أي على عمال التراحيل، يحكي أيضاً كيف وصل إلى «أبو سليم» مدير مكتب «الرئيس» ليشرح له كيف تهجّر هو وجيل بكامله من قريته القريبة من بحيرة تشرين، حيث غمرت مياه البحيرة كل أراضي العائلة ولم يحصل على أي تعويض، دق أبواب مسؤولين كثر في وزارة الزراعة لنفس الغاية، وكانت النتيجة لاشيء, بكثير من الحسرة يعبر مهدي عن حاله: آخ يا أستاذ خليها بالقلب تجرح....

«خالد محمد» الذي كان متوجساً مني في بداية اللقاء، وبعد أن رأى معظم العمال يتحدثون معي، يقترب ليحكي عن هذا العمل القاسي المتعب، وهو الذي عاش اليتم باكراً حيث فقد والديه وهو ابن ٥ سنوات، وعندما أسأله عن تعليمه يؤكد، أنه لم يدرس ولا يعرف القراءة والكتابة, والأميّة قاسم مشترك لكل الذين التقيناهم, يتحدث خالد عن أرضه التي غمرتها بحيرة تشرين ولم يحصل على تعويض، والده فقط حصل على تعويض بسيط، بينما هو وأخوته العشرة، لم يحصلوا، لدى خالد ١١ ولد «ست ذكور وخمس بنات»، هو من مواليد ١٩٥٨، ويعيش بين دمشق وريفها منذ سنوات طويلة بعد أن فقد الأمل من أي شيء، منه نعرف أن والد سالم مسجون عند المخابرات السورية، ومعه يبدأ حديث جديد عن أعمال السخرة التي يجبرون عليها، نعم رغم توجسه، بدأ يتحدث مقهوراً عن سيارات جيش النظام العسكرية التي تأتي لتأخذهم غصباً عنهم إلى أماكن معينة ليقوموا بأعمال العتالة، السخرة، وحسب شرحه نفهم أن تلك البيوت التي يفرغونها من أثاثها، تسرق من قبل الجيش والشبيّحة, ويقومون هم بقوة السلاح بتفريغها من كل أثاثها.

يكمل شرح هذا القهر الذي يتعرضون له زميلاً آخر اسمه «عبد القادر» فالجمعة الفائتة تم أخذه وعدد من زملائه في الشغل إلى مكان قريب من حدود داريا، اشتغلوا طوال النهار في إفراغ عدة شقق من أثاثها، كانوا ستة عمال وفي نهاية النهار تكرم عليهم عسكري من المجموعة التي اقتادتهم «ربما برتبة ضابط» بمبلغ خمسمائة ليرة سورية للجميع.

يعود للحديث «خالد» ليوضح أنه منذ حوالي الأسبوعين جاءت سيارة شبّيحة أخذتهم إلى منطقة قريبة من الكسوة فرّغوا أثاث عدة بيوت، وعندما قال واحد من العمال كلمة: «تعبنا» قام العناصر باعتقالهم لعدة ساعات، و أخذوهم إلى فرع قريب ضربوهم، بقوا لمدة ساعتين، بعدها أفرجوا عنهم.

يتدخل في الحديث «محمود» أثناء جلوسنا وانتظارنا هنا نحاول الهروب كلما اقتربت سيارة عسكرية من المكان، فمن الممكن أن يأخذونا مرتين بالأسبوع لعمليات السرقة تلك.

العمال الذين التقيتهم يسكنون في غرف على العضم في ريف دمشق، يسرقون كهرباء من الجوار، بعضهم يدفع مبلغ ٣٠٠٠ ل.س أجرة الغرفة، بعضهم لا يدفع بسبب هجرة صاحب البناء، يتابعون حياتهم بانتظار شغل يومي في نقل مواد البناء أو الأثاث.

قبل أيام قليلة وتحديداً في ٨-١٠ نشرت صحيفة حكومية ملفاً عن اتحاد نقابات العمال، شرحت أحواله، ومن يقرأ هذا الملف يصل إلى نتيجة هي أن اتحاد العمال لا يمكنه أن يفعل شيئاً أمام أي قرار حكومي تريده سلطة القتل، لذلك على عمال التراحيل أن لا يزعلوا من الجواب السلبي لهم من مسؤولي الاتحاد الذي ذكرناه في البداية.

ورد في الملف وعلى لسان «أحمد الحسن» أمين شؤون العمل في اتحاد العمال أن هناك ١٤٠ ألف عامل مسرّح من القطاع الخاص تبعاً لإحصاءات التأمينات الاجتماعية، وذلك من أصل ٤١٠ آلاف عامل من المؤمن عليهم، ويقدر «الحسن» أن عدد المتضررين من عمال القطاع الخاص يصل إلى ٤٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف عامل، و يشرح أن هناك قطاعاً غير منظم يشمل ٤٠٪ من العمالة السورية، وغير منظم يعني غير مشمول بالتأمينات الاجتماعية.

كان من الضروري أن أحكي لعمال التراحيل أن اتحاد العمال كما كل نقابات سوريا ابتلعت من قبل السلطة الأسدية منذ عام ١٩٧٠.

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٩) ٢٠١٣/١٠/٢١

مصر: أوقفوا الممارسة المروعة

التي تشمل احتجاز اللاجئين من سوريا وترحيلهم

منظمة العفو الدولية ١٧ تشرين الأول ٢٠١٣

صرحت منظمة العفو الدولية أنه يتعين على السلطات المصرية أن تضع حداً لسياستها المروعة التي تتضمن احتجاز مئات اللاجئين بشكل غير شرعي وإعادتهم قسراً بعد أن فروا من النزاع المسلح الدائر في سوريا.

وفي أعقاب وقوع وفيات الأسبوع الماضي بين اللاجئين وطالبي اللجوء أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط انطلاقاً من شمال أفريقيا، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا موجزاً اليوم بعنوان «لم يعد بإمكاننا أن نعيش هنا بعد الآن: اللاجئون من سوريا ومصر»؛ ويسلط التقرير الضوء على التبعات المأساوية لموقف مصر المتعنت إزاء اللاجئين القادمين من سوريا. وثمة عدد متزايد من اللاجئين ممن يخاطرون بأرواحهم في سبيل خوض غمار رحلة بحرية محفوفة بالمخاطر نحو أوروبا - حيث يُضطر معظمهم إلى دفع مبلغ يصل إلى ٣٥٠٠ دولار أمريكي للمهربين من أجل اللحاق بتلك الرحلة الخطيرة.

وفي معرض تعليقه على هذا الموضوع، قال مدير برنامج حقوق اللاجئين والمهاجرين بمنظمة العفو الدولية، شريف السيد علي: «يترتب على السلطات المصرية التزام يقتضي منها توفير الحماية لكل الفارين من سوريا الذين يسعون للحصول على ملاذ في مصر. وفي الوقت الراهن، فلقد تقاعست مصر بشكل كارثي عن الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بتوفير الحماية لأكثر فئات اللاجئين ضعفاً وتهميشاً».

وأردف السيد علي القول: «عوضاً عن توفير المساعدة الحيوية والدعم للاجئين الفارين من سوريا، تعمد السلطات المصرية إلى اعتقال اللاجئين وترحيلهم، مما يشكل افتئاتاً على المعايير الخاصة بحقوق الإنسان. لقد فقد معظم اللاجئون منازلهم وسُبل عيشهم عند فرارهم من سوريا. وعليه، فيُعد التقاعس عن مساعدتهم وحمايتهم نقطة سوداء تلطخ سمعة مصر، ويمكن أن يلحق ذلك الضرر بصورتها كأحد اللاعبين الرئيسين في المنطقة».

ويواجه مئات اللاجئين الفارين من سوريا لا سيما عشرات الأطفال بينهم، وأغلبهم يتنقل دون مرافقة ذويه، استمرار حجزهم في ظل ظروف رديئة أو التعرض للترحيل- حيث يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى انفصال أفراد العائلات عن بعضهم البعض. ولقد عثرت منظمة العفو الدولية على طفلين توأم بعمر سنة واحدة بين اللاجئين المحتجزين إلى أجل غير مسمى.

وأخبر العديد من اللاجئين منظمة العفو الدولية بشعورهم أنهم مضطرون لمغادرة مصر جراء الظروف العدائية التي يواجهونها داخل البلاد.

وكانت البحرية المصرية قد اعترضت سبيل حوالي ١٣ قاربا محملة باللاجئين الفارين من سوريا أثناء محاولتهم التوجه إلى أوروبا. وبحسب أحدث الأرقام الواردة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فلقد ألقت السلطات المصرية القبض على ٩٤٦ شخصا أثناء محاولتهم عبور البحر إلى أوروبا، وأن ٧٢٤ رجلا وطفلا وامرأة منهم لا زالوا في الحجز.

ومتى ما تعرض هؤلاء للاعتقال، فإنهم يودعون في معظم الحالات في الحجز إلى أجل غير مسمى وفقاً لأوامر جهاز الأمن القومي المصري، حتى بعد أن تأمر النيابة العامة بإخلاء سبيلهم.

اعتُقل طفل من حلب في التاسعة من عمره أثناء وجوده على متن أحد القوارب رفقة أصدقاء للعائلة. واحتُجز الطفل ومُنع من التواصل مع والدته طوال أربعة أيام. وفي الأسبوع الماضي، تُوفي ١٢ شخصاً لدى غرق قاربهم المحمل باللاجئين الفارين من سوريا قبالة سواحل الإسكندرية. وفي وقت سابق من الشهر الجاري، لقي أكثر من ٣٠٠ شخص مصرعهم، وبينهم عدد من السوريين لدى انقلاب المركب الذي كانوا على ظهره أثناء محاولتهم الوصول إلى جزيرة لامبيدوسا الإيطالية.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع امرأة احتُجز زوجها أثناء محاولته الوصول إلى إيطاليا؛ وتصف المرأة الوضع قائلةً: «نحيا دون أمل مع مرور الأيام, وكل ما أريده هو أن استعيد زوجي. إذ نحن نبغي الاستقرار في أي بلد يوفر الأمان لنا, أو أن نحظى على الأقل بوسيلة لمغادرة مصر دون اضطرارنا لركوب البحر. فلم يعد بمكننا أن نعيش هنا بعد الآن».

وأثناء زيارته لقسم شرطة الإسكندرية الأسبوع الماضي، عثر وفد منظمة العفو الدولية على ما يقرب من ٤٠ لاجئاً فروا من سوريا، وهم الآن قيد الاحتجاز هناك بشكل غير مشروع وإلى أجل غير مسمى، وبينهم ١٠ أطفال. وعثر الوفد بينهم على طفلين توأم لم يتجاوزا السنة الأولى من عمرهما وهما محتجزيْن هناك منذ ١٧ سبتمبر/ أيلول الماضي.

كما أخبر المحامون منظمة العفو الدولية أنه قد حيل بينهم وبين تمثيل اللاجئين المحتجزين في أقسام الشرطة المصرية المنتشرة على طول شواطئ المتوسط. ويُذكر أنه لا يمكن للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين الوصول إلى أولئك اللاجئين.

ويواجه المعتقلون من اللاجئين أحد خياريْن: إما القبول بأمر ترحيلهم، أو البقاء قيد الاحتجاز إلى أجل غير مسمى. ولقد انفصل أفراد عشرات العائلات عن بعضهم قسراً جراء ذلك. وأخبر المحامون منظمة العفو الدولية أن اللاجئين قد رُحلوا في مناسبتين على الأقل بشكل جماعي وأُجبروا على العودة إلى العاصمة السورية دمشق.

وقال شريف السيد علي: «إن إعادة اللاجئين إلى منطقة تشهد نزاعاً دموياً لهو انتهاك خطير للقانون الدولي. إذ يواجه اللاجئون الفارون من النزاع مخاطر بديهية تتضمن تعرض حقوقهم للانتهاك».

ومؤخراً، فلقد تم ترحيل مجموعة قوامها ٣٦ لاجئاً فلسطينيا فارين من سورية، حيث أُجبروا على العودة إلى دمشق بتاريخ ٤ أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. ويُعتقد أن العديد منهم قد أصبحوا محتجزين في فرع فلسطين التابع للاستخبارات العسكرية السورية بدمشق.

ويُتهم اللاجئون السوريون والفلسطينيون أنهم من أنصار حركة الإخوان المسلمين، وبتواطئهم مع مرتكبي أعمال العنف في مصر التي اندلعت في أعقاب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في ٣ يوليو/ تموز الماضي. كما إنهم عرضة لوصمة العار التي تُلصق بهم، ويجدون أنفسهم عرضة لحملات في وسائل الإعلام المدفوعة بكراهية الأجانب.

وفي الشهور الأخيرة، قامت السلطات المصرية أيضاً بفرض قيود جديدة على المواطنين السوريين الراغبين في الدخول إلى مصر، واشترطت عليهم استصدار تأشيرات الدخول إليها وتصاريح أمنية قبيل وصولهم إلى منافذها الحدودية. وتناشد منظمة العفو الدولية بلدان المنطقة أن تبقي على حدودها مفتوحة في وجه الفارين من سورية، وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة الفرص التي تتيح للفئات المستضعفة من اللاجئين أن تتم إعادة توطينهم في بلدان من خارج دول المنطقة.

واختتم شريف السيد علي تعليقه قائلاً: «إن فرض قيود تؤدي حكماً إلى إغلاق الحدود في وجه اللاجئين الفارين من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سورية ليرسل برسالة جدٌ خاطئة. إذ حريٌّ بمصر أن تساعد السوريين على الوقوف على أقدامهم مرة أخرى، لا أن تبادر بوضع العراقيل أمامهم عند كل منعطف».

للإطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.amnesty.org/ar/news/egypt-end-deplorable-detention-and-deportation-refugees-syria17-10-2013-

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٩) ٢٠١٣/١٠/٢١

السعودية الغاضبة

محمد سليم

في سابقة تاريخية اعتذرت المملكة العربية السعودية عن عدم قبول عضويتها في مجلس الأمن، مبررة ذلك بـازدواجية المعايير الحالية في المجلس، ما يحول دون قيامه «بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته تجاه حفظ الأمن والسلم العالميين على النحو المطلوب».

وعدد بيان صادر عن وزارة الخارجية السعودية أمثلة على هذا الاستنتاج: فشل مجلس الأمن في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحةالدمارالشامل، والسماح للنظام الحاكم في سورية بقتل شعبه وإحراقه بالسلاح الكيماوي على مرأى ومسمع من العالم أجمع وبدون مواجهة أي عقوبات رادعة، وبقاء القضية الفلسطينية بدون حل عادل ودائم لخمسة وستين عاماً والتي نجم عنها عدة حروب هددت الأمن والسلم العالميين..

وكانت السعودية انتخبت الخميس الماضي للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، عضواً غير دائم في مجلس الأمن، بغالبية ساحقة لولاية من عامين تبدأ مطلع ٢٠١٤، اذ حصلت على ١٧٦ صوتاًمنأصل ١٨٩.

وسبق للسعودية أن فجرت مفاجأة مماثلة عندما اعتذرت عن إلقاء كلمتها في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت الأسباب المعلنة نفسها تقريباً.

لماذا هذا الغضب؟ ما دلالة رسائل الاحتجاج المتتالية؟

للوهلة الأولى يبدو الاحتجاج موجهاً ضد الدولتين اللتين تحملهما السعودية مسؤولية تعطيل مجلس الأمن (وخاصة فيما يخص الأزمة السورية)، أي روسيا والصين، ولكن الواقع يقول غير ذلك، فالسعودية تبعث برسالة احتجاج إلى حليفتها الكبرى: الولايات المتحدة.

يشعر السعوديون بالخذلان من واشنطن التي تسلك، منذ تسلم أوباما مقاليد البيت الأبيض، مساراً مختلفاً في معالجة قضايا الشرق الأوسط، غير عابئة بحسابات الحلفاء الإقليميين وحساسيتهم.

وإذا كان البيان السعودي قد أتى على ذكر أسلحة الدمار الشامل والقضية الفلسطينية فإنه لا يخفى أن السبب الأساسي، إن لم يكن الوحيد، هو الموقف الدولي، بل الموقف الأمريكي، من القضية السورية.

منذ البداية حسمت السعودية أمرها ووقفت مع الثورة التي اندلعت في سوريا، ولا شك أنها راهنت في ذلك على موقف أمريكي داعم يشبه الموقف المتخذ من الثورة الليبية، ولكن الحسابات الأمريكية كانت مختلفة هذه المرة، إذ عمدت إدارة أوباما إلى النأي بنفسها عن ثورة في بلد بلا نفط..

وعبثاً حاول السعوديون تغيير هذا الموقف اللا مبالي، إذ فشلت جميع الضغوطات والمناشدات التي شاركت فيها دول إقليمية أخرى (تركيا وقطر). لقد كانت المحاجة السعودية تقوم على أن ثمة مصلحة سعودية أمريكية مشتركة في نصرة الثورة السورية، الشيء الذي من شأنه تقليص نفوذ إيران في المنطقة وكسر المحور الممتد من طهران إلى الضاحية الجنوبية مروراً بالعراق وسوريا..

وكان أن تأججت المخاوف السعودية عندما بدأ الغزل الأمريكي الإيراني، والذي توج بحوار ثنائي يقال أنه قد يؤدي إلى صفقة كبرى، والإشارات المبدئية تقول إن جوهر الصفقة سيكون تنازل إيران في ملفها النووي، مقابل احتفاظها بنفوذها في المنطقة (العراق سوريا ولبنان)، بمعنى آخر: ستتنازل إيران للولايات المتحدة وليس للسعودية التي ستبقى حبيسة الطوق الإيراني المحكم حولها.

بالطبع لن تقتصر (المجابهة) السعودية على رسائل الاحتجاج، فهناك الساحة السورية التي تملك فيها نفوذاً لا يستهان به، وهناك الدول الأخرى المتضررة من التوجه الأمريكي المستجد (تركيا وبعض دول الخليج) والتي تشكل معاً مجموعة ضغط قوية، وأخيراً هناك الرهان على المراوغة الإيرانية التي قد تفشل الحوار مع واشنطن هذه المرة أيضاً.

من أجل إيران لا من أجل فلسطين

ياسر عطا الله

لا تزال فلسطين موضع الاستثمار الأمثل للأنظمة العربية ولمعارضاتها على حد سواء. إنها، ومنذ عقود، السلعة الأكثر رواجاً في سوق المزايدات القومية والإسلامية واليسارية..

النظام السوري يقاتل شعباً بأكمله من أجل فلسطين. وحزب الله اختطف لبنان وحطم دولته قبل أن يخوض غمار الحرب في سوريا.. كل ذلك كرمى لعيون فلسطين. إيران تشعل النيران في المنطقة مهددة بحرب إقليمية كبرى سعياً لتحرير فلسطين. جزء كبير من اليسار العربي وقف ضد ثورات الربيع مطالباً بتوجيه البندقية فقط نحو من يحتل فلسطين.

ورغم أننا اعتدنا على ذلك غير أن صدور المزايدة عن حماس هذه المرة قد فاجأنا بعض الشيء، إذ لطالما شكت حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية من المتاجرة بقضيتها، ولكثرما نددت من استخدامها كرماد يذر في العيون..

وقد سجلت الحركة موقفاً لافتاً مع انطلاقة الثورة السورية إذ امتنعت عن تأييد النظام قبل أن تنتقل صراحة إلى إعلان انحيازها للشعب السوري، وقد خرج خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي، ليقول إنه لا يسمح أن تستخدم القضية الفلسطينية ذريعة بين أيدي الأنظمة التي تقمع شعوبها، وإنه يرى ثورات الشعوب لنيل حريتها خطوات حثيثة على طريق تحرير فلسطين..

فما الذي تغير ليفاجئنا مشعل نفسه بمطالبة «الجماعات التي تقاتل في سوريا إلى أن توجه البندقية إلى فلسطين»؟!

لماذا الآن فطن مشعل إلى مركزية القضية الفلسطينية، وإلى أن أي حرب تخاض يجب أن تكون في فلسطين ومن أجلها فقط؟ وأين ذهب كلامه عن حق الشعوب في طلب حريتها والإنعتاق من مستبديها؟

يساهم الموقف الأخير لحماس في تبديد وهم يسيطر على الساحة العربية، ذلك أننا نعتقد ـ عن خطأ ـ أن الحركات الأيديولوجية الدينية (ولا سيما التي تسمي نفسها مقاومة) تنطلق من ثوابت راسخة في تعاطيها للسياسة. يطمئن مؤيدوها إلى أنها تمثل الوجه النقيض للبراغماتية والانتهازية اللتين تسمان لعبة السياسة، ويظن معارضوها أن مشكلتهم معها في أنها تتشبث بالمعتقدات الثابتة على حساب المتغيرات الواقعية..

كلا الموقفين يجانبان الصواب، فقد أثبتت هذه الحركات أنها لا تقل مهارة، عن الأنظمة

والأحزاب المدنية، في التقلب والتلون ومسايرة المتغيرات، بل إنها، وللمفارقة، أكثر براغماتية، وبراغماتيتها غالباً ما تصل إلى حد الانتهازية.

لقد اختبرنا حزب الله وكيف رمى بشعاره المقدس «السلاح الموجه فقط نحو إسرائيل» إلى أقرب سلة مهملات عندما احتاجت حساباته السياسية الصغيرة إلى ذلك، واختبرنا تجربة الإخوان المسلمين في مصر وكيف استخدموا أدوات مبارك نفسها في المساومة، وها نحن نعايش تجربة حماس.

لقد تخلت حماس عن حليفها، النظام السوري، عندما وصل الإخوان المسلمون إلى حكم مصر، فثمة روابط عقيدية وتنظيمية تجمع الطرفين، وكان طبيعياً أن يظن الحمساويون أنهم عثروا على الحضن الدافئ الذي يغنيهم عن العلاقة الصعبة مع نظام دمشق، وعن علاقة التبعية سيئة السمعة لإيران.. ولكن سقوط الإخوان السريع أربكهم وقسرهم على العودة إلى حيث كانوا. إنهم يحتاجون الأموال الإيرانية، وبالتالي رضا النظام السوري.

في الحالتين، الانسحاب والعودة، ليس ثمة مواقف مبدئية ولا ثوابت عقائدية، بل مجرد حسابات سياسية وبحث عن المصالح.

إنه أمر جيد في النهاية، فهو يقدم مساهمة إضافية لتعرية أسطورة المقاومة.

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٩) ٢٠١٣/١٠/٢١

من الذي سيذهب إلى جنيف؟

صفوان القادري

تطالعنا كل يوم مجموعة من الفصائل المسلحة بسحب الاعتراف من الائتلاف الوطني، حتى غدا (الانشقاق) مجرد حدث روتيني، خال من مواصفات الإثارة ومن أهم شروط الخبر الصحفي: الجدة.

آخر الانشقاقات جاء من سبعين مجموعة معارضة مسلحة في الجنوب، والتي اتهمت، في شريط فيديو مصور بث على موقع (يوتيوب)، الائتلاف المعارض بأنه فاشل ومدعوم من الغرب. وتلا أحد القادة الميدانيين بياناً جاء فيه: «نظرا لفشل الهيئات السياسية التي ادعت تمثيل المعارضة وقوى الثورة في تحقيق أهداف ثورتنا المباركة.. نعلن نحن قادة التشكيلات العسكرية والثورية في المحافظات الجنوبية تشكيل (مجلس قيادة الثورة) في المنطقة الجنوبية، ونسحب اعترافنا من أي هيئة سياسية موجودة تدعي تمثيلنا وفي مقدمتها الائتلاف وقيادته».

وهناك من يقول إن الانشقاق الوشيك القادم سيأتي من المجلس الوطني الذي رفع صوته بالاحتجاج ملوحاً بفرط الائتلاف على خلفية الموقف من مؤتمر جنيف ٢. في هذا السياق جاء الحديث عن رسالة مزعومة من رئيس الائتلاف، أحمد عاصي الجربا، إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليصب الزيت على النار. المنتقدون الغاضبون قالوا إن الرسالة انطوت على تفريط بمبادئ الائتلاف لاسيما ذلك الشرط المتعلق بتنحية الرئيس، غير أن مصادر الائتلاف نفت ذلك، بل إن بعضها نفى وجود هذه الرسالة من الأصل، وهو نفي دحضته مواقع الكترونية نشرت نص الرسالة، مع تركيز على الفقرة المتعلقة بالشروط، والتي لم يكن التنحي بينها. تقول الفقرة:

« باسم الشعب السوري وباسم الائتلاف الوطني السوري أتشرف بالمشاركة في جهود مجلس الأمن لمعالجة الوضع في سورية.. وفق بنود بيان جنيف يجب على مجلس الأمن أن يتخذ الاجراءات الضرورية لإلزام النظام باحترام وقف شامل للعنف، وأن يضمن إطلاق سراح ألوف المدنيين الموقوفين حالياً في مراكز الاعتقال، وأيضاً يجب أن يؤكد المبادئ المطلوبة للوصول إلى مستقبل ديمقراطي وتعددي حقيقي لسورية.. الائتلاف يجدد إلتزامه ببيان جنيف ويؤكد عزمه المشاركة في مؤتمر جنيف القادم لبحث ضمان تنفيذ آليات بيان جنيف. لنجاح هذا المؤتمر يجب على كل الأطراف أن تعلن قبولها لجميع بنود بيان جنيف وأن تقبل بأن هدف المؤتمر سيكون قيام حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية تحظى بقبول مشترك.. مجلس الأمن يجب أن يكثف أيضاً جهوده لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب في سورية».

اختارت مجموعة الأزمات الدولية عنواناً لافتاً لتقريرها الجديد عن سوريا: «أي شيء إلاّ السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية». وقد خلص التقرير إلى أن تشكيل تجمّع سياسي بديل يمثل على الدوام إغراءً، لكنه من غير المرجح أن يفضي إلى نتائج مختلفة بشكل كبير. الائتلاف الوطني لم يختلف كثيراً عن المجلس الوطني، كما إن الحكومة الإسلامية (قيد التأسيس) لن تنجز ما عجز عنه الكيانان السابقان، أما (مجلس قيادة الثورة في الجنوب) فهو لا يطمح أصلاً لمثل هذا الدور..

ويضيف التقرير أنه ينبغي على الدول الداعمة للمعارضة أن تجري تحسينات جذرية على آليات تنسيقها، خصوصاً على الصعيد العسكري، الذي تتضح فيه أشد مخاطر وأضرار الفوضى. وينبغي أن يكون ذلك مصحوباً بجهود للحد من القنوات البديلة للدعم المادي واللوجستي؛ وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تضع دول الخليج حداً للتمويل الذي يقدمه الأفراد؛ كما ينبغي أن تفعل تركيا المزيد لوقف تدفق الجهاديين والممولين الأجانب عبر حدودها الجنوبية.

أما بالنسبة للائتلاف فيجب أن يعزز وجوده على الأرض عبر السعي للعب دور مباشر في تقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة المسلحة. وعليه كذلك تطوير استراتيجية فعالة للتعامل مع التهديد الملحّ الذي تشكله المجموعات الجهادية، ولا بد له من تعزيز مبادرات المجتمع المدني وشبكات النشطاء.

هل يستطيع الائتلاف تحقيق ذلك فيستدرك خطر الانفراط الداهم؟ هل لا يزال الائتلاف

أولوية عند الدول الداعمة للثورة السورية؟

أياً يكن فقد بتنا نقف أمام خريطة معقدة ومتشابكة للمعارضة السورية، الشيء الذي يجعل الحديث عن مسار للثورة السورية أمراً يفتقد إلى الواقعية، وعوضاً عن ذلك ربما نكون ملزمين بالحديث عن مسارات عديدة، بعضها متعارض وأكثرها متوازي.

في ظل هذا الواقع يغدو التساؤل حول مؤتمر جنيف ٢ ملحاً وحاسماً، ذلك أن كل الجهود العالمية المعنية بالشأن السوري تتقاطع عند الحديث عن المؤتمر، كما أن البدائل تبدو معدومة، فلا إشارات على تنازل دراماتيكي من قبل النظام، ولا حسم عسكرياً يلوح في الأفق، ما يجعل جنيف ٢ هو الاستحقاق السوري الوحيد المنتظر..

فكيف سيعقد المؤتمر مع غياب معارضة سورية موحدة؟ من الذي سيذهب إلى هناك ليفاوض النظام؟

الائتلاف بات عاجزاً عن هذه المهمة، وفكرة توفير البديل تبدو متعذرة، كما أن لا وقت لجهد جديد من أجل لم شمل المعارضة وتوحيدها.. فما هو مصير المؤتمر؟

ربما يقول قائل (وثمة من يقول فعلاً) إن القوى الفاعلة (الولايات المتحدة وروسيا) تستطيع عقد المؤتمر بمن حضر، أي النظام ومعارضة الداخل، حيث يصار إلى إبرام اتفاق يفرض لاحقاً على المعارضة الغائبة بكل أطيافها..

يفتقد هذا الكلام إلى الواقعية، وهو يبدو تبسيطاً متشائماً وتهويلياً، فالسبب الذي يجعل الائتلاف عاجزاً عن الحضور هو نفسه السبب الذي يجعل إبرام اتفاق على هذا النحو مستحيلاً، إذ ما معنى أي اتفاق لا توافق عليه القوى المسلحة الفاعلة على الأرض؟!

الحرب ستستمر على الأرض وبالزخم ذاته، أما الوثيقة التي ستخرج عن جنيف ٢ فلن تساوي، والحال هذه، قيمة الحبر المسكوب عليها..

كثيرون منا الذين يتحرجون من الاعتراف بهذا يعتقدون: إن معظم أوراق الحل باتت في الخارج، ونجاح المؤتمر المنتظر مرهون بتوصل الأطراف الخارجية الفاعلة إلى تسوية ترضي الجميع: روسيا، الولايات المتحدة، إيران، السعودية، قطر، تركيا.. ويجب ألا ننسى وجود مصالح تجمع هذه الدول مع الأطراف الأساسية الفاعلة على الأرض السورية.

الداخل السوري يسوده الإنهاك والشرذمة والارتهان لمصادر تمويل وتسليح خارجية (وهو ما ينطبق على الجميع نظاماً ومعارضة) ما يجعله عاجزاً عن اجتراح حل حاسم أو إنجاز تسوية. إن الغلبة باتت منذ أشهر طويلة، ولنعترف بذلك، للعنصر الخارجي..

يقول بيتر هارلينغ، مدير مشروع سورية والعراق ولبنان في مجموعة الأزمات الدولية: «إن أي حل قابل للحياة لإنهاء الحرب يتطلب وجود معارضة تمثل شريحة واسعة من السوريين. إلاّ أن الاستمرار بالبحث بشكل لا نهاية له عن معارضة سياسية تتمتع بدرجة أكبر من التماسك والمصداقية يمثل خلطاً بين الأسباب والنتائج؛ حيث أن عملية سياسية تعتبرها قواعد المعارضة متماسكة وذات مصداقية هي وحدها التي تنتج معارضة تمثيلية وقابلة للحياة – وليس العكس».

رياض صالح الحسين

تمر السنون وتتعتّق حروف شِعْرِكْ

يارا بدر

قريباً, بعد شهر تماماً, تكون الذكرى الواحدة والثلاثون على رحيل الشاعر السوري رياض الصالح الحسين. لكن الكتابة عن رياض صالح لا تحتاج إذناً للعبور, ولا احتفالاً إعلامياً لذكرى يوم حزين قلّما حدث فعليّاً, إلاّ أنني أذكر في عام ٢٠٠٩ عندما احتضن فندق «الفردوس» في دمشق, في «بيت القصيد» أمسيّة للاحتفاء برياض صالح حضرها قسم من أصدقاءه الذين تحدّثوا عنه كإنسان, وشاعر, وصديق. يومها تحدّث عنه رفيق اعتقاله الكاتب «وائل سوّاح», ومن فرنسا أرسلت صديقتهما فاديا لاذقاني كلماتها, حضر الفنان التشكيلي يوسف عبد لكي والخطّاط منير الشعراني, الشاعر لقمان ديركي وآخرون في ذلك الليل الشتوي الماطر.

فمن هو رياض صالح الحسين؟ وماذا يعرف عنه جيل الثورة؟ ماذا يعرف عن شابٍ توفيّ قبل أن يُتم عامه الثلاثون بقليل. ماذا يعرفون عن شاعرٍ صدر له في حياته ثلاث دواوين, والرابع بعد وفاته. يعرّف رياض الصالح عن نفسه, في ديوانه الشهير «خراب الدورة الدموية»- مطابع وزارة الثقافة / دمشق ١٩٧٩- بالقول:

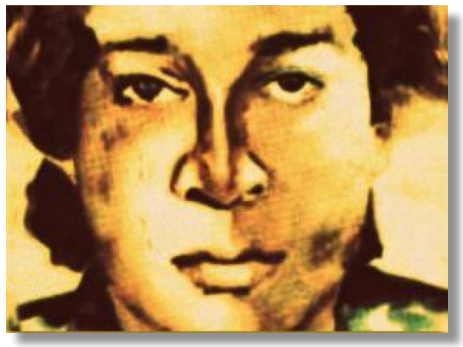

(أنا رياض الصالح الحسين
عمري اثنتان و عشرون برتقالة قاحلة
و مئات المجازر و الانقلابات)

وينهي القصيدة المعنونة «الرجل السيء»:

(أسأل صديقتي: لماذا، للمرة الألف، نباد؟
منقطعان عن الحب, ممتلئان بالخنادق كامتلاء دمية بالقش.... و بعد قليل يغطي الغبار جسدينا
بعد قليل نتشبث بغصن التعب.
متعبان اليوم, و ربما غدًا، أيضًا، نكون متعبين
فمي مباد و لذا لا أستطيع أن أسرقك... من البرد
في المقهى ننام/ في الشارع نبكي/ من الحقل مطرودان/ من المدينة أيضًا
السيارة أداة للقتل
وغصن الزيتون مشرط لاقتلاع جلدة الرأس.)

ولد رياض الصالح الحسين في مدينة درعا في ١٠ آذار ١٩٥٤ لأب موظف بسيط من قرية مارع في شمال حلب. ولدّ مريضاً, وعاش في صمت من هو أصم أبكم, أكمل دراسته رغم الصمت الذي يلّفه, وثقّف نفسه بنفسه. ولم ترحمه الحياة, فعمل باكراً ما استطاعه كعالم وموظف حتى نجح في شق طريق لنفسه إلى عالم الصحافة والقصة والأهم هو الشعر.

من يقرأ قصائد الحسين يعلم أنّه أكثر الشعراء السوريين إحساساً والتقاطاً وتصويراً للعنف, في قصائده تضاد دائم بين العنف الكامن خلف كلماته, غير المنطوق به مباشرةً, أو حتى الذي يصرخ في وجه القارئ بكل قهر صاحبه, وبين سلاسة تركيبه اللغوي, رشاقة جملته وإيقاع القصيدة, لتغدو ذكرى لا تمحَ بل تخلّف وراءها أثراً يبقى في الروح طويلاً.

اليوم, في خضم عُنفنا اليومي المفروض والمُعاش, لم نعد مُجرّد زوّار عابرين لقصائد الحسين, وإنّما وربما للمرة الأولى نواجه مرآة وجعنا بحقيقة أننا غدونا من سكان عالمه, حيث الوحدة والقهر, الفقر والمرض, وإنسانية أسمى من كل ما سبق. غدونا شخوصاً تعيش ذلك العالم ولا تنظر إليه من نافذة قصيدة.

(يا سورية الجميلة السعيدة... كمدفأة في كانون
يا سورية التعيسة.... كعظمة بين أسنان كلب
يا سورية القاسية... كمشرط في يد جرّاح
نحن أبناؤك الطيّبون, الذين أكلنا خبزك و زيتونك و سياطك
أبدًا سنجفّف دمك بأصابعنا الخضراء, ودموعك بشفاهنا اليابسة
أبدًا سنشقّ أمامك الدروب, ولن نتركك تضيعين يا سورية.... كأغنية في صحراء).

«سورية» قصيدته الثانية في ديوانه القاسي « بسيط كالماء واضح كطلقة مسدّس - دار الجرمق - دمشق ١٩٨٢», وهو آخر ما نشره وهو على قيد الحياة, وفي ذات الديوان يكتب الحسين عن الحرية:

(لا فائدة من الصراخ, ما دام الصوت لا يخرج من زنزانة الفم
لا فائدة من البكاء, ما دامت المناديل لا تكفي لتجفيف الدموع
لا فائدة من الطريق, ما دامت الأقدام مدجّجة بالسلاسل
لا فائدة من الثياب, ما دام الجسد مملوءًا بالسكاكين
لا فائدة من الحبّ, ما دامت القبلة جريمة قانونيّة
لا فائدة منّي, ما دمت سأموت دون رغبة
و ثمّة فائدة لكلّ هؤلاء
عندما نمضغ عنب الحريّة!)

«أنا» الحسين غالباً ما تحضر في القصيدة, لكن دوماً قصيدته هي رؤية رجل وحيد يراقب من نافذة غرفة صغيرة متواضعة الحياة تتلاحق صورها أمامه كشريط سينمائي صامت, بحساسية شاعر وعين فنان رسم الحسين بتشاؤم قلق صورة للمستقبل التكنولوجي عصر النيونات والعملات المعدنية وتنوّع وسائل القتل, في تناغم موسيقي مع حنين ينضح بالمرارة إلى ماضٍ قد لا يكون عاشه, قد يكون مُتخيّلاً بدوره, وإنمّا مُشتهى, عن الأشجار, والنهر, وقبلة الحبيبة.

(يركض في عينيه كوكب مذبوح وسماء منكسرة
يركض في عينيه بحر من النيون, ومحيط من العتمة الطبقية

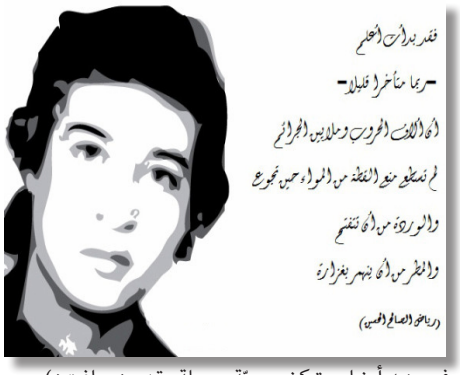

في عينيه أيضا.... تركض صبيّة جميلة بقدمين حافيتين).

في عام ١٩٨٠ نشرت وزارة الثقافة السورية لرياض صالح الحسين ديوانه المعنون «أساطير يوميّة», أنجز مجموعته الشعريّة التي صدرت بعد عام من رحيله بعنوان «وعلّ في الغابة», وفي مستشفى المواساة بدمشق عصر يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٢, رحل عنّا ذلك الفتى الجميل بعد أن دهمته سيارة, فصحة نبوءته «السيارة أداة للقتل»!

في ديوانه الصادر بعد وفاته, نقف أمام قصائد تكثّفت صوّرها, جمل قصرت كلماتها, إيقاع متواتر, سريع, يتلاحق فيه حضور الموت, الثوّار, الحرية, العدالة, الغد, الأحلام, الشهيد, مع الطفل والولد النائم والرغبات والحب والبيت.

ديوان, ختمه بهذه الكلمات:

(لقد اعتدتُ
أن أعدّ القهوة كل صباح لاثنين, أن أضع وردة حمراء في كأس ماء
أن أفتح النوافذ للريح و المطر والشمس
لقد اعتدت
أن أنتظرك أيتها الثورة).

رحل رياض صالح الحسين منذ ثلاثون عاماً وأكثر بقليل, أمّا الثورة فقد أتت, أتت بعد رحيلك بسنوات, ومن قريتك هبّت, تجوّلت مثلك حين زرت مدن وطنك مع والدك الذي اضطرّه عمله إلى التنقّل الدائم, واليوم تطوّف حول دمشق, مكتومة تأتي صرخات المعتقلين من الزنازين, والبعض كما ذكرت يُشعل شمعة وآخرون يشعلون قنبلة, ومن حولنا الكُهّان يحاكموننا, أتّت الثورة وسرقتنا إليك, إلى عوالمك التي يضّج فيها الشهداء ومن حولهم المُشيعّون ينتحبون على الأزهار قرب القلب الذي سكنه خنجر, إلى المدينة المُدمرة ونيون يشع ضوؤه النيتروني. ومن ديوانك الأوّل نسرق السؤال, وقد أعادت حياتنا الجديدة إنتاجه, وكأنّها حكمة النهاية تسكن في قصائدك الأولى, تبدأ بنا بما تنتهي منه, وتنتهي معنا بما نبتدئ به, وكأنّ في دواوينك الأربع سيناريو مُعد سلف لحكاية ساخرة قصّها شاعر أبكم أصم.

(أيتها البلاد المصفحة بالقمر و الرغبة و الأشجار،
أما آن لكِ أن تجيئي؟!..
أيتها البلاد المعبأة بالدمار و العملات الصعبة
المتلئة بالجثث و الشحاذين،
أما آن لكِ أن ترحلي؟!.)

يقظة الإبراهيمي من سباته

فداء يونس

ما أن وقّع كيري ولافروف اتفاقهما بشأن الكيماوي في سوريا, حتى فوجئنا بصحوة المبعوث الدولي والعربي الأخضر الإبراهيمي من سباته الذي طال حتى كدنا ننسى وجوده, فحرارة الحديث عن جنيف ٢ أيقظت السيد الإبراهيمي وأعادت التذكير بوظيفته المستحيلة, وها هو يختبر قدرته على تنشيط دوره واستعادة الاتصالات مع جميع الأطراف، فجدول أعماله لهذا الأسبوع مليء بالمواعيد, وليس أهمها زيارته لدمشق, ففي طهران سيلقى الإبراهيمي وداً موصولاً بتحسن شروطها فيما يخص الملف النووي, بحيث باتت الكثير من العواصم الغربية تتقبل مشاركتها في جنيف٢ .

لكن إيران التي نبذت من مؤتمر جنيف١, ترفض كل ماصدر عنه فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية, التي شكلت رافعة للتسوية السياسيةالمنتظرة, ناهيك عن غياب أي دور للأسد في تلك المرحلة.

وإن كنا نشاطر الإبراهيمي شكوكه المبكرة حول إمكانية انعقاد المؤتمر في الموعد المعلن عنه منتصف تشرين الثاني المقبل وحتى في أواخره، لكن مهمة المبعوث الدولي تفترض به العمل باعتبار المؤتمر قائما بالضرورة, فمع التسليم بأن جنيف٢ قرار دولي, لكن من غير المنطقي أن يُتخذ هكذا قرار في غياب حوامل له على الأرض, إذ ما تزال التباينات بين النظام والمعارضة على حالها, فالأسد يسعى لتفصيل المعارضة التي سيحاورها, رغم وجود تطمينات من روسيا بجاهزية النظام للطيران إلى جنيف, والتي لا يقابلها إلا جاهزية هيثم مناع وهيئة التنسيق للطيران أيضاً, دون أن يتم حتى توجيه الدعوة لهم.

والأمر نفسه ينطبق على المعارضة بعد أن بات حضورها جنيف ٢ في الشرط العياني ضرباً من الانتحار السياسي, على أهمية وضرورة هذا الحضور, وبالتالي على الطرف الأمريكي أن يقدم تطمينات لأصدقائه في المعارضة بخصوص رفض أي مستقبل سياسي للأسد في المرحلة الانتقالية وما بعدها, وفي تطبيق بنود جنيف١ كاملة ووفق جدول زمني محدد, وعندها سيكون من الصعب على الإبراهيمي أن يرضي أصدقاءه في طهران.

كاريكاتير العدد

محكمة لجرائم الحرب خاصة بسوريا

جورجيت أسعد

لن يكون على المجتمع الدولي انتظار توقف المعارك في سوريا أو التوصل إلى حل سياسي للتفكير بما ينبغي القيام به, إذ بدأ أكثر من عشرة قضاة وخبراء دوليين برئاسة ديفيد كراين النائب العام للمحكمة الخاصة بسراليون سابقاً, والتي أدانت في نيسان ٢٠١٢ زعيم الحرب الليبيري تشارلز تايلور، بدأوا العمل منذ سنتين تقريباً على وضع خطة من ثلاثين صفحة، تحدد بشكل مفصل آلية إنشاء محكمة خاصة بسوريا, لمقاضاة مرتكبي الفظاعات اللاإنسانية والجرائم الوحشية المروعة, باعتبار ذلك العنصر الأساسي لاعادة إعمار البلاد, ومساعدة المواطنين على تخطي جراحهم, من خلال منح الضحايا صوتاً في المطالبة بحقوقهم وإدانة مرتكبي تلك الجرائم.

وقال ديفيد كراين الذي ترأس المشروع أن «هذا أمر لم يحصل من قبل», فالفريق القانوني يمتلك الآن خطة, وقد نجح بالتعاون مع المعارضة السورية ومنظمات غير حكومية واساتذة في جامعة سيراكيوز التي يدرس فيها، من أجل مراجعة الفظاعات التي ارتكبت في سوريا منذ اندلاع النزاع في أذار/ مارس ٢٠١١ وحتى الآن. وملأت قائمة أعمال العنف هذه حتى الان ثلاثة مجلدات فيما يتواصل الجرد المروع, وتتواصل الجرائم والمجازر اللاإنسانية.

وأوضح كراين أن الفريق أعد حتى مسودات تُهم ضد الرئيس بشار الاسد وأعوانه المقربين, مشيراً إلى أنه تم أيضا إعداد مسودات تُهم ضد بعض قادة المعارضة ومقاتلين أجانب, لكنه أكد بأن حوالى ٩٠ بالمئة من الفظاعات التي ارتكبت في المراحل الأولى من النزاع كانت من فعل النظام، بينما يقدر النسبة الآن بالتساوي تقريبا بين النظام والمعارضة.

وما زالت تشكيلة أي محكمة مقبلة ودور المحكمة الجنائية الدولية في عملية المحاكمة موضع نقاش, غير أن كراين شدد على أن جهود الفريق القانوني لاتقتصر على المستوى الأكاديمي, ولا يقتصر بحثهم على الجانب القانوني فقط، بل يدققون أيضا في الاجراءات العملية والنواحي السياسية والدبلوماسية لما يتوجب القيام به من أجل بناء محكمة محلية قد تتضمن عناصر دولية, كأن تتألف من قاضيين سوريين وقاض دولي, ومن الأفضل بحسب الخطة أن تتخذ المحكمة مقراً لها داخل سوريا لتكون أكثر فاعلية.

وتابع كراين «إننا ننسى في نهاية المطاف أن هذه المحاكم تتعلق بالضحايا, ويجب أن يُنظر إليها على هذا الأساس .. لا بد أن يكون مقرها في الموقع نفسه, بحيث يكون بوسع مواطني سوريا أن يشهدوا على إنزال العدالة فعلاً».

ومن المحتمل اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأسد, رغم أن سوريا ليست من الموقعين على إنشاء هذه الهيئة القضائية الدولية، فيما يمكن جلب بعض المسؤولين ذوي المراتب المتدنية أمام محكمة محلية او إقليمية.

وتبقى امكانية صدور أحكام إعدام في طليعة المسائل الشائكة المطروحة، مع العلم أن عقوبة الإعدام غير واردة في أحكام المحكمة الجنائية الدولية, كما أنها لن تكون واردة على الارجح في أنظمة اي محكمة دولية, مع أن العديد من السوريين يصرّون على الاحتفاظ بحكم الإعدام. لأنهم برأي كراين يريدون الإنتقام, وهذه ذهنية خاصة بالشرق الأوسط.

وأطلع كراين المحكمة الجنائية الدولية على خطة انشاء المحكمة الخاصة بسورية، كما قرأها باهتمام مسؤولون في وزارة الخارجية الامريكية، التي تؤكد عزمها على مساعدة الشعب السوري على اقامة آليات محاسبة. أسوة بما حدث في رواندا والبوسنة والعراق. وهو أمر سيحدده السوريون أنفسهم في اللحظة المناسبة.